

## تشريع المساعدة السكانية:

### مقتطفات من H.R 4328 ، "مخصصات إجمالية للسنة المالية 1999" بما في ذلك تعديل تاهرت<sup>1</sup>

"ينص أيضاً، على أن الأموال التي يتيحها هذا القانون أو أية أرصدة غير مخصصة من إتمادات سابقة، لا يجوز أن تتاح إلى أية منظمة أو برنامج قرر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، أنها تدعم أو تساهم في إدارة برنامج للإجهاض القسري أو التعقيم غير الطوعي؛

وينص أيضاً، بأنه لا يجوز استعمال الأموال المتاحة تحت هذا البند للدفع من أجل إجراء الإجهاض كوسيلة لتنظيم الأسرة أو لتحفيز أو إكراه أي شخص على ممارسة الإجهاضات؛ وأنه من أجل تقليل الإتماد على الإجهاض في الدول النامية، يمنح التمويل فقط لمشاريع التنظيم الطوعي للأسرة التي تقدم المعلومات عن الحصول على تشكيلة واسعة من وسائل وخدمات تنظيم الأسرة إما مباشرة أو من خلال التحويل. وأنه يتوجب على أي مشروع للتنظيم الطوعي للأسرة أن يلبي المتطلبات التالية:

(1) لا يجوز لمقدمي الخدمة أو وكلاء التحويل أن يعملوا أو يخضعوا لحصص أو أهداف عددية، عن العدد الإجمالي للولادات، عدد المتقبلين لتنظيم الأسرة أو المتقبلين لوسيلة معينة لتنظيم الأسرة (يجب أن لا يفسر هذا الحكم ليشمل استخدام التقديرات أو المؤشرات الكمية لأغراض وضع الميزانية والتخطيط)،

(2) لا يجوز أن يتضمن المشروع دفع حوافز، رشاوى، بفاشيش، أو مكافآت مالية إلى (أ) فرد مقابل قبوله لتنظيم الأسرة، أو (ب) العاملين في البرنامج مقابل تحقيقهم لأهداف أو حصص تتعلق بعدد الولادات، عدد المتقبلين لتنظيم الأسرة أو المتقبلين لوسيلة معينة لتنظيم الأسرة،

(3) لا يجوز للمشروع أن يجلب أي حق أو منفعة، بما في ذلك الحق في فرصة المشاركة في أي برنامج للرفاه العام أو الحق في الحصول على الرعاية الصحية، كنتيجة لقرار أي فرد وعدم تقبله لخدمات تنظيم الأسرة،

(4) على المشروع أن يقدم للمتقبلين لتنظيم الأسرة معلومات واضحة عن المنافع والمخاطر الصحية لوسيلة تنظيم الأسرة المختارة، بما في ذلك الحالات التي قد تجعل استعمال الوسيلة أمراً غير مستحسن وكذلك المضاعفات الجانبية الضارة التي يعرف أنها مترتبة على استعمال الوسيلة،

(5) يجب على المشروع أن يضمن أن لا تستعمل العقاقير المانعة للحمل والأدوات والإجراءات الطبية التجريبية إلا في سياق دراسة علمية فقط يعلم فيها المشاركون بالمخاطر والمنافع المحتملة؛

وليس قبل 60 يوماً من التاريخ الذي يُقرَّر فيه مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بأنه قد وقع انتهاك للمتطلبات الواردة في الفقرات (1)، (2)، (3)، أو (5) من هذا الحكم، أو وجود نمط أو ممارسة انتهاك للمتطلبات الواردة في الفقرة (4) من هذا الحكم، يجب على المدير أن يقدم إلى لجنة العلاقات الدولية ولجنة الإتمادات بمجلس النواب وإلى لجنة العلاقات الخارجية ولجنة الإتمادات بمجلس الشيوخ، تقريراً يحتوي على وصف لمثل هذا الانتهاك والإجراء التصحيحي الذي اتخذته الوكالة.

<sup>1</sup> اللغة السابقة مشار إليها في النص العادي. أما النص المائل فهو تعديل تاهرت. يظهر هذا النص في محاضر جلسات الكونغرس في 19 تشرين الأول 1998 في الصفحتين 11085H و 11356H. ووقعت اللائحة كقانون في 21 تشرين الأول 1998.

وينص أيضاً على أنه عند تقديم منح للتنظيم الطبيعي للأسرة وفق القسم 104 من قانون المساعدة الخارجية لعام 1961، فإنه لا يجوز التمييز ضد أي طالب للمنحة بسبب التزامه الديني أو الضميري المؤيد فقط لتوفير التنظيم الطبيعي للأسرة؛ بالإضافة إلى أنه يجب أن يمثل جميع الطالبين للشرط السابق:

وينص أيضاً على أنه لأغراض هذا القانون أو أي قانون آخر يخول أو يرصد أموالاً لعمليات أجنبية، أو تمويل تصدير أو لبرامج ذات صلة، لا يجوز طبقاً للقانون المحلي أن يفسر تعبير "يحفز"، فيما يتعلق بمساعدات تنظيم الأسرة لمنع توفير معلومات أو مشورة حول جميع خيارات الحمل:

وينص أيضاً، على أنه لا يجوز أن يفسر أي شيء ورد في هذه الفقرة لتغيير أي محظورات تشريعية ضد الإجهاض وردت في القسم 104 من قانون المساعدة الخارجية لعام 1961.

#### بيان المدراء:

"تتضمن اتفاقية المؤتمر لغة تبين أن مشروعات التنظيم الطوعي للأسرة التي يتم تمويلها من خلال هذا الحساب تلي متطلبات معينة. وتضمنت لأئحة المجلس لغة ذات مقصد مماثل ولم يعالج تعديل مجلس الشيوخ هذا الأمر. أشار البديل الذي استخدمه المؤتمر إلى أنه لا يجوز لمقدمي الخدمة أو وكلاء التحويل أن يعملوا أو يخضعوا لحصص أو أهداف عددية حول العدد الإجمالي للولادات، عدد المتقبلين لتنظيم الأسرة أو المتقبلين لوسيلة معينة لتنظيم الأسرة. يحذف بديل المؤتمر كلمة 'أهداف' من التعديل الأصلي لأنها زائدة في ضوء منع الحصص والأهداف العددية. إذا كانت الأهداف تنطبق على المشروع وتنفذ بطريقة تجعل منها في الواقع حصصاً أو أهدافاً عددية أخرى، فإن مقصد المؤتمرين أن تعتبر مثل هذه 'الأهداف' انتهاكات لهذا الحكم. يوضح بديل المؤتمر أنه يجوز أن تعتمد المشاريع على التقديرات أو 'المؤشرات' الكمية، طالما تستعمل مثل هذه التقديرات أو المؤشرات لأغراض وضع الميزانية والتخطيط فقط ولا تعمل كحصص أو أهداف عددية."